

تفسير البحر المحيط

@ 307 { وَلَئِنْ جَعَلْنَاكَ آيَةً لِلنَّاسِ } الخ وهو مقدّم في اللفظ ، مؤخر في

الرتبة . .

وفي هذه الآية أقوى دليل على البعث إذ وقعت الإمامة والإحياء في دار الدنيا مشاهدة . .
{ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ قَالَهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ اللَّاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }
قرأ الجمهور : تبين ، مبنياً للفاعل ، وقرأ ابن عباس : تبين له ، مبنياً للمفعول الذي
لم يسم فاعله . وقرأ ابن السميع : بيه له ، بغير تاء مبنياً لما لم يسم فاعله ، فعلى
قراءة الجمهور الظاهر أن تبين فعل لازم والفاعل مضمّر يدل عليه المعنى ، وقدره الزمخشري
: فلما تبين له ما أشكل عليه ، يعني أمر إحياء الموتى ، وينبغي أن يحمل على أنه تفسير
معنى : وتفسير الإعراب أن يقدر مضمراً يعود على كيفية الإحياء التي استغربها بعد الموت .
وقال الطبري : لما اتضح له عياناً ما كان مستنكراً في قدرة الله عنده قبل إعادته . قال
ابن عطية : وهذا خطأ ، لأنه ألزم ما لا يقتضيه ، وفسر على القول الشاذ ، والاحتمال الضعيف
ما حكى الطبري عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله على الإحياء ، ولذلك
ضرب له المثل في نفسه . إنتهى . .

وقال الزمخشري وبدأ به ما نصه : وفاعل تبين مضمّر تقديره : فلما تبين له أن الله على كل
شيء قدير ، قال : أعلم أن الله على كل شيء قدير ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه كما في
قولهم : ضربني وضربت زيداً . إنتهى كلامه . فجعل ذلك من باب الأعمال ، وهذا ليس من باب
الإعمال ، لأنهم نصوا على أن العاملين في هذا الباب لا بد أن يشتركا ، وأدّى ذلك بحرف
العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً ، ويكون العامل الثاني معمولاً للأول ، وذلك نحو قولك :
جاءني يضحك زيد . فجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك ، حتى لا يكونه هذا الفعل فاصلاً ،
ولا يرد على هذا جعلهم { اتُّونِي أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا } ولا { هَاؤُمُ اقْرَؤْ }
كَتَابِيهِ } ولا { نَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ } ولا
يَسْتَغْفِرُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ } من الإعمال لأن هذه العوامل
مشتركة بوجه مّا من وجوه الاشتراك ، ولم يحصل الاشتراك في العطف ولا العمل ، ولتقرير هذا
بحث يذكر في النحو . فإذا كان على ما نصوا فليس العامل الثاني مشتركاً بينه وبين : تبين
، الذي هو العامل الأول بحرف عطف ، ولا بغيره ، ولا هو معمول : لتبين ، بل هو معمول :
لقال ، وقال جواب ، لما أن قلنا : إنها حرف وعاملة في ، لما أن قلنا إنها ظرف ، و :
تبين ، على هذا القول في موضع خفض بالظرف ، ولم يذكر النحويون في مثل هذا الباب : لو

جاء قتل زيدا ، ولا : لما متى جاء قتل زيدا ، ولا : إذا جاء ضربت خالداً . ولذلك حكى النحويون أن العرب لا تقول : أكرمت أهنت زيدا . .

وقد ناقض الزمخشري في قوله : فإنه قال : وفاعل تبين مضمَر ، ثم قدره ، فلما تبين له أن الـ على كل شيء قدير قال أعلم . إلى آخره ، قال : فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم : ضربني وضربت زيدا ، والحذف ينافي الإضمار للفاعل ، وهذا عند البصريين إضمار يفسره ما بعده ، ولا يجيز البصريون في مثل هذا الباب حذف الفاعل أصلاً ، فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد خرج إلى قول الكسائي من أن الفاعل في هذا الباب لا يضمَر ، لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، بل يحذف عنده الفاعل ، والسماع يرد عليه . قال الشاعر : % (هو يتني وهويت الخرد العريا % .

أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا .

وأما على قراءة ابن عباس فالجار والمجرور هو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وأما في قراءة ابن السميعة فهو مضمَر : أي : بين له هو ، أي : كيفية الإحياء . .

. %)

وقرأ الجمهور و : قال مبنياً للفاعل ، على قراءة جمهور السبعة : أعلم ، مضارعاً ضميره يعود على المار ، وقال ذلك على سبيل الاعتبار ، كما أن الانسان إذا رأى شيئاً غريباً قال : لا إله إلا الله . .

وقال أبو علي : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته ، يعني يعلم عياناً ما كان يعلمه غيباً . وأما على قراءة